الميثاق
السبت : ٢٢/ ٥ / ٢٠١٠م
الموافق :٨ / جمادى الثاني / ١٤٣١هـ
العدد (١٥٠٦)

سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام

السفير عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية لـ"الميثاق":

الشعوب العربية تعتز وتفتخر بوحدة اليمن

■ قال المفكر العربي والخبير الاستراتيجي البحريني الدكتور، عمر الحسن، رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية أن الوحدة اليمنية تعد من التجارب العربية الرائدة في العصر الحديث، لكونها أول تجربة اندماجية ناجحة ومستمرة بإذن الله. وضمن لقاءات صحفية أجرتها "الميثاق" عبر الانترنت، مع عدد من المفكرين السياسيين العرب، بمناسبة العيد الوطني الـ٢٠ لقيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م،أكد السفير عمر الحسن، أن تجربة اليمن في الوحدة أثبتت أنها الحل الأكثر ملائمة لليمن والذي من الممكن أن يكون يمنياً.خليجيًا؛ مشيراً إلى أن تقوم دول الخليج مجتمعة بتبني مبادرة التعاون مع اليمن وحل مشاكله بعيدًا عن التدويل، الذي من شأنه أن يضره أكثر مما يفيده، ولاسيما أن هذه الدول هي المعنية،وتعتبر أمن اليمن واستقراره ضروريًا لها.. وقال رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية" الوحدة هي خيار المستقبل ورهان تقدم هذا البلد والانفصال والعودة للماضي غير مقبول لأنه يؤدي فعلا للتفتت والتشطر والضعف". وأضاف: أن كل عربي مخلص يدعو كل اليمنيين إلى دعم خيار الوحدة، وإعلاء مصلحة الوطن فوق أية اعتبارات فئوية أو قبلية أو سياسية، فالمستقبل للوحدة، والتجزئة خيار أثبتت التجربة فشله، وأرى أن من يدعون لها يفتقدون الرؤية الصائبة، ويتبنون أو يخدمون أجندات لا تخدم اليمن والأمة بشكل عام.. وتناول المفكر العربي السفير عمر الحسن- قضايا كثيرة حول الوحدة اليمنية وما يتوجب على دول الخليج- البيئة المحيطة باليمن.. فالي نص اللقاء:-

○ عمر الحسن

تقدم اليمن مرهون بالوحدة..

الوحدة اليمنية أول تجربة اندماجية ناجحة في تاريخنا

○ الشعب اليمني يحتفل هذه الأيام بالعيد الوطني الـ٢٠ لوحدته، والذي يصادف يوم الثاني والعشرين من مايو الجاري.. كيف تنظرون إلى هذا الحدث الذي ظل القوميون العرب لعقود ينشدون تحقيقه؟ وما الذي يمكن قوله في هذه المناسبة للشعب اليمني؟

– بداية نهنئ الشعب اليمني وقيادته الرشيدة بهذه المناسبة العزيزة على قلوبنا جميعًا، وبهذه المناسبة لابد من الإشارة إلى أن الأمة العربية تملك كل مقومات الوحدة، ومع ذلك تعاني من تمزق وترد يطرح دائمًا نقاشًا لا يتوقف حول حلم الوحدة الذي تصطدم تجاربه بواقع يتعارض مع الطموحات، مثلما حدث في تجربة الوحدة بين مصر وسوريا وغيرها، رغم أن التجزئة تتناقض والمنطق السياسي والحضاري، ولا تتواءم مع التيار التاريخي لهذا العصر (عصر التكتلات الكبرى)، كما تضعف من شأن الأمة العربية في مجابهة التحديات الخارجية والداخلية.

والواقع، أن الوحدة اليمنية جاءت كمؤشر يبعث على الأمل في إمكانية نجاح المشاريع الوحدوية العربية، لاسيما مع ظهور التكتلات الإقليمية والدولية والمتغيرات في موازين القوى التي تواجهها الدول العربية، والتحول في طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتغير النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى أحادي القطبية، فتلك الوحدة تعد من التجارب العربية الرائدة في العصر الحديث، لكونها أول تجربة اندماجية ناجحة ومستمرة- بإذن الله- بين قطرين عربيين منذ قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، ورغم ما مر عليها من تحديات، فإنها مازالت وستظل قائمة ومتماسكة وقوية.

كل عربي مخلص يدعو كل اليمنيين إلى دعم خيار الوحدة، وإعلاء مصلحة الوطن فوق أي اعتبارات فئوية أو قبلية أو سياسية، فالمستقبل للوحدة، والتجزئة خيار أثبتت التجربة فشله، وأرى أن من يدعون لها يفتقدون الرؤية الصائبة، ويتبنون أو يخدمون أجندات لا تخدم اليمن والأمة بشكل عام.

○ تحقيق الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م مثلت البذرة أو النواة لترجمة أهداف المشروع القومي العربي لبلوغ الوحدة العربية.. لكنها اليوم تواجه تحديات ومؤامرات تحاك ضد بقائها والإطاحة بالمشروع القومي العربي.. كيف يمكن للقوميين مواجهة هذه المؤامرات؟ وما موقفكم من تلك الأطراف التي تدعو إلى الانفصال والعودة لماضي التشطير والتفتت؟

– الوحدة هي خيار المستقبل ورهان تقدم هذا البلد والانفصال والعودة للماضي غير مقبول لأنه يؤدي فعلا للتفتت والتشطر والضعف، ويمكن المتربصين من تحقيق أهدافهم ويحبط الشعوب العربية التي تعتبر الوحدة اليمنية أنموذجًا يعتزون ويفخرون بها وأملهم نحو وحدة اكبر في المستقبل، نحن نفترض بأن الوحدة تواجه حاليًا بعض التحديات، وهذا الافتراض هو المحك في التعرّف على موطن الداء، ومن ثم مواجهة المتربصين باليمن وأهله.

وفي الحقيقة، هناك من ينظر إلى تلك التحديات من الزاوية السياسية، ويركز على جوانب الإخفاق التي أفرزت هذا الوضع، بينما يرى آخرون أن العامل الاقتصادي هو الحاكم لها، في حين يركز البعض على الأوضاع الاجتماعية والثقافية التقليدية السائدة والمسيطرة على كافة التفاعلات في المجتمع، ويربط فريق رابع بين التطورات الإقليمية والدولية وتفجر الأزمة الراهنة، حيث يعتقد أنها قامت بتحريك العوامل الكامنة في البيئة اليمنية لتصل إلى هذه المرحلة.

هـــــــذه الاتجاهات تمثل اقترابًا من الأزمة من زاوية معينة، لكنها لا تحدد بدقة موضع الألم، فالواقع أن التجربة العملية توضح أن تحليلها من تلك الزاوية والسعي إلى إدارتها وحلها لا يحقق النتيجة المطلوبة، فقد تم التركيز على الجانب الاقتصادي في مرحلة من مراحلها حينما انعقد مؤتمر لندن عام ٢٠٠٦م لمساعدة اليمن، غير أن النتائج لم تكن على مستوى التصورات التي طرحت آنذاك، فرغم ما حصلت عليه صنعاء من مساعدات، إلا أن الأزمة ظلت تتصاعد، بما يعني أن المنهج التجزيئي في تحليلها لا يجدي ولا يقود إلى التوصل لاستراتيجية ملائمة لإدارتها وحلها، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على نهج التحليل الكلي الـذي يقوم على أساس دراستها في سياق التطورات التي شهدها المجتمع اليمني والظروف الإقليمية والدولية المحيطة به، وما نراه الآن من تجليات للأزمة، سواء في الشمال أو الوسط أو الجنوب، هو بمثابة أعراض وليس أسبابًا حقيقية لها.

فمنذ عقد الستينيات من القرن العشرين لم ينعم اليمن بالقدر الملائم من الاستقرار، بل شهد دورات من العنف المتكرر، وإن اختلفت طبيعتها من حيث أطرافها وتوجهاتها.

وقد أفرزت هذه الأوضاع قوى داخلية ذات مصالح ترتبط بتكرارها، كما أوجدت ثغرة مهمة يمكن للقوى الدولية والإقليمية النفاذ منها لإعادة إنتاج العنف في هذا البلد إذا ما كان ذلك يتوافق مع مصالحها، أو توظيفه لتحقيق أهداف خاصة بها، وبالتالي فإن التحديد الدقيق لهذه القوى يشكل إحدى النقاط لوضع استراتيجية لإدارة الأزمة.

اليمن شهد عدة محاولات للتحديث من جانب القوى الليبرالية بأطيافها المختلفة، ولكن لم تتغلغل في البنية الاجتماعية التقليدية الراسخة واصطدمت بها، وكانت البدائل أمامها محدودة، وأبرزها التماهي بين التحديث والبنية القبلية، الأمر الذي أدى إلى وجود ازدواجية في الواقع اليمني بين بنية حديثة غير فاعلة، وأخرى تقليدية فاعلة ومؤثرة تستطيع أن تفرض نفسها في حالة خروج الإطار الحداثي عن النطاق الشكلي المحدد له، وهو ما خلق مصدرًا تولد عنه العنف.

إضافة إلى ذلك أن ظهور دولة الوحدة، رغم أنه جاء عبر مطالب شعبية، وقناعة من الأطراف الرئيسية بضرورتها وأهميتها لكنه كان نتاجًا لظروف داخلية في الشمال والجنوب، وظروف دولية ضاغطة على الجانبين، الأمر الذي جعل كلاً منهما يسعى إلى إقامة دولة الوحدة، لكن ومع حدوث قدر محدود من التغير في ظروف البيئتين الدولية والإقليمية بدأ الخلاف بين شريكي الحكم في دولة الوحدة ليصل إلى حد الصراع المسلح الذي حُسم لصالح الوحدة.

ويمكن القول هنا إن البيئة المحيطة باليمن كانت مصدرًا من مصادر إنتاج عدم الاستقرار والصراع، فالمنطقة المحيطة به برًا وبحرًا كانت محلاً للصراع بين القوتين العظميين خلال حقبة الحرب الباردة، وبعد انتهائها كانت مجالاً لسعي القوة العظمى الوحيدة الباقية لترسيخ وضعها على قمة النظام العالمي الجديد، ثم ما لبثت أن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتعود المنطقة إلى دائرة تركيز الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، ولتزداد ضغوطها على دولها، ومنها اليمن، سواء للمشاركة في هذه الحرب، أو تقديم العون والمساعدة اللوجستية والاستخباراتية المطلوبة لها.

وبطبيعة الحال، فإن التعامل مع مظاهرها، وإن كان من الأمور المنطقية في الأمد القصير للتخفيف من حدتها، لا يقود إلى الاستراتيجية الملائمة لإدارتها وحلها، فثمة جهد مطلوب لتحديد بؤرة الأزمة المركزية التي يُطلق عليها "البؤرة الخبيثة" التي تتمثل في وجود شبكة من المصالح الداخلية والإقليمية والدولية ترى أن عدم استقرار هذا البلد وإعادة إنتاج دورات العنف فيه هو المدخل الذي يمكن من خلاله التوصل إلى الصيغة الملائمة للتعامل مع الأزمة التي يعيشها.

○ من وجهة نظركم.. ما الرد العملي لحماية الوحدة اليمنية من هذه الدعوة الهدامة؟ وكأصحاب مشروع قومي للوحدة العربية.. ما أهداف تلك الأصوات الانفصالية ولصالح من تعمل؟

– ليس هناك سوى دعم خيار الوحدة والتمسك به، وحينها ستسقط كل دعاوى الانفصال، خاصة أنها أصوات ترتبط في أغلبها بقوى خارجية، ورغم صعوبة تحديد القوى الخارجية ودورها ومصالحها في تأجيج الصراعات السياسية الراهنة في اليمن، إلا أن القراءة المتأنية لكل الحالات الانفصالية الجارية بالمنطقة، كما هي الحال في العراق والسودان عامة، والحالة اليمنية والأوضاع فيها خاصة، تكشف الدور الذي يبدو أن لبعض الأطراف الخارجية يدًا فيه، ومن خلال متابعة مثل هذه التطورات يمكن الإشارة إلى ثلاث ملاحظات، أولها: أن كل الحالات الانفصالية في أغلب الأحوال تجري في مناطق فقيرة ومهمشة، وبالتالي فهي غير قادرة على توفير الدعم المالي لتلك الحركات، رغم ما يظهر في عمليات التسليح والإنفاق على المجموعات القتالية التي تحتاج إلى تمويل سنوي.

ثانيها: أن ثمة دعمًا سياسيًا ودبلوماسيًا وإعلاميًا لتلك الحركات، يتمثل في مساندة اقتراحاتها وآرائها والترويج لها من خلال فتح وسائل الإعلام أمام العناصر القيادية لها، ثالثها: استغلال البعد المذهبي من جانب بعض القوى الإقليمية كمبرر للتدخل في الأزمة.

○ ليس هناك أي شك أن اليمن موطن القومية العربية، وقلبها النابض، وحامي عرين العرب.. هل تعتقدون أنه من مصلحة العرب والمشروع القومي أن يترك العرب اليمن في ساحة المعركة يواجه تلك التحديات بمفرده؟

– لاشك في أن العرب ارتكبوا خطأً فادحاً بعدم مسارعتهم إلى دعم اليمن، رغم خطورة التحديات التي تواجهه وانعكاساتها السلبية على المستويين الإقليمي والدولي، ولم يكن هناك سوى دعم متواضع من دول مجلس التعاون الخليجي، الذي تنعكس الأوضاع به مباشرة عليها أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، فتجربة الماضي القريب تقول إن وجود يمن مقسم بين شمالي وجنوبي جعله مجالاً لاستقطابات دولية، وهو ما كان مصدر قلق دائمًا بالنسبة لدول الخليج، ولكن الوحدة ساعدت كثيرًا في القضاء على مصادر القلق تلك، كما أسهمت في حل كثير من المشاكل بين الجانبين الخليجي واليمني، وبالتالي فإن إعادة تقسيم اليمن- لا سمح الله- يجب أن يثير قلق دول الخليج، لأنه من الممكن أن يعيد إحياء المشاكل التي تم تجاوزها.

مطلوب من دول المجلس مساعدة اليمن، وإيجاد نوع من التكامل بين اقتصادها واقتصاده الذي يتطلب خطوات فعالة لإصلاحه وتعاوناً وتنسيقاً في كافة المجالات وخاصة السياسية والأمنية، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لزيادة الدعم للمشاريع المجدية فيه، والاعتماد على عمالته بعد تأهيلها لتحل تدريجيًا محل العمالة الوافدة في دول الخليج، وإيجاد خطة جادة وعملية لتأهيله وقبوله كعضو سابع في منظومة مجلس التعاون الخليجي، فقد أثبتت تجربة اليمن أن الحل الأكثر ملاءمة له من الممكن أن يكون يمنيًا ـ خليجيًا؛ بمعنى أن تقوم دول الخليج مجتمعة بتبني مبادرة التعاون معه لحلها بعيدًا عن التدويل، الذي من شأنه أن يضره أكثر مما يفيده، ولاسيما أن هذه الدول هي المعنية أكثر بالأزمة، وتعتبر أمنه واستقراره ضروريًا لتحقيق أمنها واستقرارها، فهو العمق الاستراتيجي لها وهو الذي سيحقق التوازن السياسي والعسكري والديمغرافي لها أيضا.□

ليس أمامنا خيار سوى دعم الوحدة وإسقاط كل دعاوى الانفصال

على دول الخليج إيجاد خطة جادة لتأهيل اليمن وقبوله كعضو سابع في منظومة المجلس

من ذاكرة لجان الحوار من أجل الوحدة

أحمد المطري

أحمد جابر عفيف

محمد عبدالله البطاني

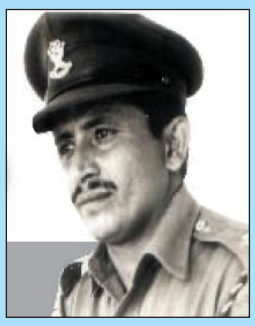

أحمد صالح حاجب

أحمد عبدالله عبدالإله

اسماعيل الوزير

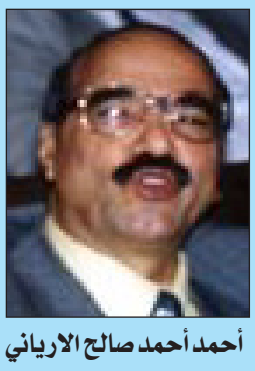

أحمد أحمد صالح الارياني

صُناع المجد

ناصر محمد العطار ★

■ هنيئاً للشعب العريق احتفالاته بعيد أعياده الوطنية وفي ذكراه الـ٢٠ التي أعلن عنها صباح يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م لتضيئ سماء الدنيا نوراً وعدلاً وتعيد مجده العظيم في إعادة لحمته أرضاً وإنساناً، ومما لاشك فيه أن الاحتفالات، رسمية أو أهلية، وحتى الأسر يتخللها تبادل التحايا والتبريكات والقبلات والابتسامات ابتهاجاً بهذا اليوم وبمنجزاته وسيكون في المقدمة الأطفال والشباب، الشريحة الكبيرة من السكان والذين نموا وترعرعوا في ظل خيرات الوطن يمن ٢٢مايو ١٩٩٠م التي يرونها شاهدة للعيان من خلال ممارسة الشعب لحقوقه في حكم نفسه بنفسه دون إنقاص بدءاً باستفتائه على دستور الجمهورية اليمنية وبنسبة ٨٥٪ من اجمالي المشاركين، وبالمثل اختيار ممثليه في سلطات الدولة (التشريعية ثلاث دورات والتنفيذية- الرئاسية والمحلية دورتان)، وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني والاحزاب، وممارسة حرية الرأي عبر عشرات الآلاف من الصحف والمطبوعات والكتب، ودور النشر والمواقع الالكترونية وغيرها والتي تصدر بشكل يومي أو اسبوعي أو سنوي أما على المستوى التنموي والخدمي فما من شبر في الوطن الا وقد شيد عليه منشأة خدمية خاصة أو حكومية.. منازل، متاجر، مرافق ذات نفع عام ، طريق اسفلتي أو معبد، مسجد، حديقة، مدرسة، مستشفى، مستوصف، مركز صحي، ناد رياضي، صالة ألعاب، صالات مغلقة الخ.. والتحاق الملايين من أبناء الوطن في المهن والوظائف على مستوى القطاع العام والمختلط والخاص وأن من لايزالون في مراحل التعليم تسخر لهم كافة الامكانات من الكتاب والمدرسة والمدرس ونفقات الابتعاث للخارج، الخ.. وكذا ضمان حق العيش ولو في الحدود الدنيا للفقراء والمعدمين والذين وصل عددهم الى المليون وأكثر ممن يتقاضون إعانات شهرية من الحكومة، وبالمثل تأمين معاشات المتقاعدين تصرف لهم مرتبات شهرية بإجمالي سنوي يفوق خمسة وثلاثين مليار ريال، ولم يروا أو يلمسوا معاناة الماضي الا من خلال أنين الآباء والاجداد وما يرونه عن الجهل والحرمان الذين تداووا بالشعوذة ووضعوا القطران على وجوههم أو الحروز للوقاية من الجن وكذا من أهدر دمه وأزهقت روحه وصودر حقه وفككت أسرته وهجر أونزح لا لشيء وإنما لتجسيد الولاء للحزب وأن لا صوت يعلو فوق صوته وبحسب أهواء وأمزجة الشواذ.. الخ.

وما قد يشاهده هؤلاء الشباب والجميع من بقايا الماضي زمرة الشر والذين يناصبون الوطن الحقد والعداء ويتمرغون في العمالة والخساسة، فيثيرون الفتن ويرتكبون جرائم الحرابة والنهب والتقطع ويتشدقون على الوطن ومنجزاته وألحقوا ويلحقون به الأذى ومضاعفة الأعباء الاقتصادية بتدني فرص الاستثمار السياحي والتجاري، واستهلاك الاموال المخصصة للتنمية لإخماد نيران فتنهم ناهيكم عن إهدار وإتلاف المرافق والمنشآت العامة والخاصة.

ولأجل الوطن وأبنائه أصبح واجباً التصدي للفتن والجرائم ومرتكبيها ومن قبل كافة أبناء الشعب والتركيز على بناء الإنسان لأن مرتكز التنمية والتقدم العمل على إنجاح خطط الحكومة في التهيئة للبيئة الصناعية الاستثمارية باستكمال بناء المنشآت التعليمية المهنية وتوفير متطلباتها والتي ستوفر فرص عمل جديدة بحسب الإحتياج الفعلي للسوق، كما ستجعل من الوطن وفي ظل توافر الأمن والاستقرار بلداً جاذباً للاستثمار الصناعي خاصة وأنه يحظى بمقومات أفضل من دول أخرى وصلت الى العنان في إقامة مصانع تحويلية لأنه يقع بالقرب من الدول المستهلكة.

وأخيرا لابد للجميع أن يفرقوا بين الخبيث والطيب وسيجدون أن صناع المجد هم أبناء الوطن وفي مقدمتهم رمز الأمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وكافة المناضلين وسيكون خلفاؤهم جيل المستقبل الشباب.. وأن الخير في الشباب والانسان..والله الموفق..

□ رئيس دائرة الشؤون القانونية